

الديمقراطية الإعلامية دراسة تحليلية في ظل إشكالية العلاقة بين الإعلام والسياسة

Media democracy

Analytical study under the problematic of the relationship between media and politics

محمد طوالبية^{*1}
Toualbia Mohamed¹

¹ جامعة غرداية - الجزائر، mohamed.toualbia@gmail.com

تاريخ النشر: 2022/06/30

تاريخ القبول: 2022/06/05

تاريخ الاستلام: 2022/05/16

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى فهم الديمقراطية في إطار العلاقة بين وسائل الإعلام والصراعات السياسية من جهة، والعلاقة بين الإعلام والمجال العام من جهة أخرى. وإلى فهم طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة؟ وكيف يؤثر الإعلام على السياسة؟ وكيف تؤثر هذه العلاقة على الديمقراطية؟ وهل يرتبط النظام الإعلامي بالمصالح الضيقة للسياسيين في النظام الديمقراطي؟ وكل هذه الموضوعات يمكن جمعها في جملة التجاذب والتنافر بين الديمقراطية الإعلامية والسياسة، وهما مفهومان أساسيان في هذه الدراسة. نتساءل في هذه الدراسة عما إذا كانت الديمقراطية الإعلامية كقيمة اجتماعية يمكن أن تتحقق في ظل علاقة تكافلية بين السياسة والإعلام، أم في ظل علاقة رقابة واستقصاء. وما دور وظائف الإعلام في هذا الموضوع، وما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة تعمل على حماية الديمقراطية ككل. سنبحث كيف في طبيعة هذا المفهوم، وفي جوهر الماهية وفقا لفهمنا الخاص للعلاقة البنوية بين العناصر التي يتكون منها مفهوم الديمقراطية الإعلامية

كلمات مفتاحية: وظائف الإعلام، الديمقراطية الإعلامية، العلاقة بين السياسة والإعلام، السلطة الرابعة، الديمقراطية.

Abstract:

This study aims at understanding democracy in the context of the relationship between the media and social conflicts. and the relationship between public information and the public domain. And to understand the nature of the relationship between media and politics, and how does the media affect politics ? Does the media system relate to the narrow interests of politicians in the democratic system? All these issues can be combined into the sequence and conflict between Media democracy and Politics. These are two basic concepts in this study.

In this study, we wonder whether media democracy is a social value, can be achieved in a symbiotic relationship between politics and media, or in an oversight and survey relationship. And what is the role of public information functions in this matter? whether the nature of the relationship between media and politics serves to protect democracy as a whole. We're going to look at the nature of this concept, And in essence, according to our own understanding of the structural relationship between the elements that make up the concept of media democracy.

Keywords: Media functions, media democracy, the relationship between politics and the media, the fourth authority, democracy.

1. مقدمة:

لقد أصبح حضور السياسيين في وسائل الإعلام جزءاً من المشهد السياسي في الدولة، تطلب أقوالهم وتصريحاتهم في مختلف البرامج التلفزيونية، وتبدو آراؤهم في مخيال الجمهور العام أكثر منطقية، ربما بسبب تكرار ظهورهم. إن المطلوب من السياسيين هو تفسير الأحداث، أي إضفاء المعنى على الوقائع التي كانوا أنفسهم سبباً في حدوثها. ونحن نقول هذا الكلام لا من أجل تحديد الموقع الشرعي للسياسي في منظومة الإعلام، فهذا ليس موضوعنا، وإنما نريد فهم العلاقة بين الصحفيين والسياسيين. ومهما كانت طبيعة هذه العلاقات فلا ينبغي أن تفهم خارج إطار حماية المكاسب الديمقراطية لكلا الطرفين. ومع هذا يجب أن نعترف بأن السياسي يحتل موقع الخبير في العملية الإعلامية، حيث تكتسي تحليلاته قيمة معرفية ضرورية في إزاحة الغموض عن تعقيدات الأحداث المعاصرة. هذا ما يضع العلاقة أمام وضعية يميزها الانجذاب والحذر المتبادلين بين وظيفتين متطلبتهما وإيقاعاتهما متباينة. هناك عاملان يتحكمان في الموقع الذي يحتله السياسي داخل العملية الإعلامية؛ يتمثل العامل الأول في حاجة وسائل الإعلام المتنامية والمستمرة (للمعلومات)، والعامل الثاني يكمن في المقدرة التحليلية والنقدية للأحداث، التي يتمتع بها السياسيون، وهو العامل الذي يرتقي بالسياسي من مجرد صانع للحدث وبالتالي منتج للمعلومة إلى قوة نافذة تمارس سلطة جذب الجمهور إلى الوسيلة الإعلامية. إذن يبدو من هذا التحليل أن العلاقة بين الإعلام والسياسة يمكن أن تكون ضرورة وجودية وليست مجرد ارتباط برغماتي بين جهة تريد المعلومة وجهة تريد الظهور وتبرير السائد، لكن كيف لهذه العلاقة أن توظف عقلياً، خارج إكراهات الشكل والسلطة، لصالح حماية النظام الديمقراطي المهدد أصلاً من الداخل؟

نعم للإعلام أن يغيب مواقف حاسمة، في لحظة ما، وفي القضايا الكبرى للأمم، وبالتالي فهو ذو أهمية مركزية في حسابات السياسيين من جهة، وفي قيام الأنظمة الديمقراطية من جهة أخرى. وفضلاً عن طابعه الإخباري يمكنه فرض منطقته الخاص على العمل السياسي، وذلك بفضل خاصيتين تمتلكهما وسائل الإعلام: الأولى/ قدرتها الهائلة على تشكيل الرأي العام. الثانية/ تكتسب القضايا السياسية قيمتها من خلال الأجندة التي يضعها رؤساء التحرير. وفي نفس الوقت تقدم السياسة خدمات جلية للإعلام تتمثل في الحصول على المعلومات والوصول إلى مصادر الخبر. ففي المجتمعات الديمقراطية، يقع على وسائل الإعلام مهمة توعية المواطنين بالمشاكل المجتمعية، وإعلامهم بتطور الأحداث السياسية، في الوقت نفسه، يعتمد السياسيون على الإعلام في تبليغ رسائلهم، وفي الحصول على فكرة عن قوة وحجم الرأي العام. لذا لم يعد من الممكن التفكير في السياسة خارج وسائل الإعلام.

مشكلة الدراسة:

في ظل هذه العلاقة البنوية بين الإعلام والسياسة نتساءل عن طبيعة العلاقة ذاتها وأثرها في تأسيس مفهوم الديمقراطية الإعلامية. سنتناول في هذا الدراسة العلاقة بين وظائف الإعلام وحماية الديمقراطية من خلال العلاقة بين السياسة والإعلام. حيث نتجه إلى تقدير أن مفهوم الديمقراطية الإعلامية يتشكل في عمق العلاقة بين الإعلام والسياسة.

تساؤلات الدراسة: تتساءل الدراسة عن:

- 1- هل يمكن التساؤل من جديد عن ماهية الإعلام ووظائفه؟
- 2- كيف هي العلاقة بين الإعلام والسياسة في الواقع الليبرالي؟
- 3- ماذا تعني الديمقراطية الإعلامية؟
- 4- وما هي المبادئ والأسس التي تقوم عليها؟

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من قيمتين أساسيتين: تكمن القيمة الأولى في المفهوم الجديد الذي تناوله، أما القيمة الثانية فتأتي بالخصوص من استخدامنا المنهج التحليلي في بعده الكيفي، والذي يتماشى مع قيم العلوم الإنسانية التي

ينبغي أن تقترب أكثر من المناهج النوعية التي تسعى إلى فهم الظواهر لا إلى تكميمها. إضافة إلى هاتين القيمتين فإن أهمية الدراسة تظهر بشكل واضح في أهداف الدراسة التي نسعى من ورائها إلى فهم الديمقراطية الإعلامية في إطار العلاقة بين وسائل الإعلام والصراعات السياسية من جهة، والعلاقة بين الإعلام والمجال العام من جهة أخرى. وإلى فهم طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة؟ وكيف يؤثر الإعلام على السياسة؟ وكيف تؤثر هذه العلاقة على الديمقراطية بشكل عام؟ وهل يرتبط النظام الإعلامي بالمصالح الضيقة للسياسيين في النظام الديمقراطي؟ وكل هذه الموضوعات يمكن جمعها في جملة التجاذب والتنافر بين الديمقراطية الإعلامية والسياسة، وهما مفهومان أساسيان في هذه الدراسة.

منهجية الدراسة:

- أ- **منهجية التحليل:** تقوم منهجية التحليل على التساؤل بدل الافتراض لأن الغرض هو الفهم لا التعميم، وبالتالي فإن منهجنا يبدأ بالتساؤل وينتهي إلى التساؤل. فالقيمة المنهجية تكمن في إبقاء التساؤل مفتوحاً وذلك من أجل تحقيق فهم عميق وشامل في نفس الوقت للمفهوم الرئيسي في الدراسة. نتساءل في هذه الدراسة عما إذا كانت الديمقراطية الإعلامية كقيمة اجتماعية يمكن أن تتحقق في ظل علاقة تكافلية بين السياسة والإعلام، أم في ظل علاقة رقابة واستقصاء. وما دور وظائف الإعلام في هذا الموضوع، وما إذا كانت طبيعة العلاقة بين الإعلام والسياسة تعمل على حماية الديمقراطية ككل. سنبحث كيفياً في طبيعة هذا المفهوم، وفي جوهر الماهية وفقاً لفهمنا الخاص للعلاقة البنوية بين العناصر التي يتكون منها مفهوم الديمقراطية الإعلامية. وعلى هذا الأساس فإن هذه الدراسة تنتمي إلى المقاربات النوعية التي تبحث عن المعاني والدلالات المشتركة بين خبرة الباحث وأدبيات الظاهرة المبحوثة. وهنا نحيل القارئ إلى الهدف من هذه الدراسة بأنها تعمل من خلال التفكير المنهجي القائم على نظرية الحرية (الليبرالية) من ناحية، وتحليل الواقع (وفقاً لبعض نظريات التأثير) من ناحية أخرى، إلى فهم أعمق للروابط المتعددة بين الإعلام والنظام الديمقراطي، وهذا في إطار الجودة المطلوبة في محتوى الوسائط وعلاقتها بتوقعات الجمهور.
- ب- **مصادر البيانات:** لا ترجع البحوث الكيفية في العادة إلى دراسات سابقة ولا تلتزم بإطار نظري معين لأن البحث يريد تحقيق الفهم وليس تحقيق فرضيات كما هو الحال في المقاربات الكمية، ومع هذا ترجع بيانات الدراسة إلى الكتب والمقالات والبرامج التلفزيونية والملتقيات العلمية التي ناقشت المفهوم ورغم قلتها استطعنا تأسيس صورة شاملة عن ممارسات الديمقراطية الإعلامية. كما ترجع البيانات إلى فهم الباحث لواقع متغيرات المفهوم وفهمه للممارسة الديمقراطية عموماً ووظائف وسائل الإعلام في مختلف الأنظمة السياسية.
- ج- **حدود الدراسة:** ليست هناك حدود واضحة لهذه الدراسة بالمعنى الكمي للفظ، لكن، يمكن القول أن الحدود هنا هي ذاتها حدود المفهوم موضوع البحث (الديمقراطية الإعلامية) فعلى المستوى الزمني، ارتبط هذا المفهوم بالرأسمالية الجديدة، وبالتطور التقني الهائل على مستوى وسائل الإعلام، أما على المستوى المكاني فما زالت أهم المفاهيم الكبرى مستقرة في دول الحضارة الغربية ومنها مفهومنا هذا، وعلى المستوى التداولي، يمكن القول بأن جمهور العلماء والباحثين والسياسيين والإعلاميين الذين آمنوا فعلاً بإمكانية تحقيق خدمة إعلامية عمومية رائدة على المستويات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية دون تدخل من الحكومة أو من أصحاب المصالح، مع التزام كل الأطراف بقدر من المسؤولية الاجتماعية، هؤلاء وغيرهم من الذين أرادوا تحقيق فهم مثالي لهذه المفهوم لا يملون من مناقشة مسألة الديمقراطية الإعلامية كلما أتيحت الفرصة لذلك.

هيكلية الدراسة:

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة موضوعات أساسية، يتناول الموضوع الأول مسألة مفهوم الإعلام ووظائف وسائل الإعلام، أما الموضوع الثاني فيتطرق إلى إشكالية العلاقات، وقسمنا هذا الموضوع إلى ثلاثة مباحث فرعية: أولاً، وسائل الإعلام والمجال العام، ثانياً، العلاقة بين الإعلام والسياسة، ثالثاً، الإعلام والصراع السياسي والاجتماعي، بينما ركز الموضوع

الثالث على مفهوم الديمقراطية الإعلامية باعتباره أساس الدراسة، وتم تفصيل هذا الموضوع إلى ستة مباحث فرعية سنعرضها وفقا للمنهجية التالية: 1/ تعريف الديمقراطية الإعلامية، 2/ متغيرات المفهوم، 3/ الأسس والمبادئ، 4/ متغير العلاقة بين السياسي والصحفي، 5/ فلسفة الديمقراطية الإعلامية، 6/ نقد مفهوم الديمقراطية الإعلامية.

1/ تعريف الإعلام

هل يمكن أن نفهم العملية الإعلامية برمتها بمنطق دوركهايم على أنها واقعة اجتماعية، خصوصا وأن الإعلام فعل يمارس على الفرد إكراهها خارجيا، وهذا شرط في فلسفة دوركهايم في تصنيف الواقعة كحالة اجتماعية. وليس المقصود بالإكراه سلب الإرادة، فالإعلام الحقيقي سيتولى تلقين الفرد طرق ممارسة الحرية، وليس هناك معنى للإعلام أوضح من غياب قهر السلطة عن تحرير المعلومة. يبدو أنه لا يمكن بناء تعريف للإعلام بعيدا عن مفهوم الحرية رغم أنها، منطقيا، ليست عنصرا جوهريا في بنيته، لكنها خاصية أساسية في تأسيس فعل اجتماعي (إعلامي) ذو تأثير عميق. يتفق علماء الإعلام على أن الإعلام هو وسائله (ملفين ديفلر، 1993، 57 و 58)، أي أن الإعلام هو الوسيلة ذاتها، فهي، أي الوسائل، ترسل مضمون واحد في نفس الوقت إلى جمهور غير محدود، بقصد التأثير، وتعريف الإعلام باعتباره (وسائل) مهم لفهم العلاقة بينه وبين الحرية. تقترن الحرية بالإعلام في إطار حق الإنسان الطبيعي في التواصل والتعبير، وحقه في اختيار السلطة التي تحمي حقوقه المدنية. تنص المادة 19 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على أن لكل شخص حق التمتع بحرية الرأي والتعبير؛ ويشمل هذا الحق حريته في اعتناق الآراء دون مضايقة، وفي التماس الأنباء والأفكار وتلقيها ونقلها إلى الآخرين، بأية وسيلة ودونما اعتبار للحدود. ويبدو أن اعتماد وثيقة الإعلان، الذي تبنى صيغته الأولى مع فلسفة التنوير، على حرية التعبير كبعد أساسي في إعلان حقوق الإنسان يرجع إلى أن كل الحقوق الأخرى لا تمنح القدر نفسه الذي يمنحه حق التعبير عن الرأي فيما يتعلق بحرية الاختيار، فهذا النوع من الحرية يسمح بالوصول إلى مصادر تكوين الرأي من جهة، وتوظيف المواطنين لحريتهم التواصلية التي تعني الاستعمال العمومي للعقل بالمعنى الذي دافع عنه هابرماس من جهة أخرى (الحسين الزاوي، 2009، 394) وتنص المادة 21 من نفس الإعلان على أن إرادة الشعب هي مناط سلطة الحكم؛ ويجب أن تتجلى هذه الإرادة من خلال انتخابات نزيهة تجرى دوريا بالاقتراع العام وعلى قدم المساواة بين الناخبين وبالتصويت السري أو بإجراء مكافئ من حيث ضمان حرية التصويت ويمارس هذان الحقان - الحق في الانتخاب والحق في حرية التعبير - في أثناء الانتخابات، ويجب الاهتمام بالحفاظ على الترابط بينهما. فينبغي في الأنظمة الديمقراطية تمكين الناخبين من تحديد المسائل المدرجة على جدول الأعمال السياسي، والإدلاء بأصواتهم بحرية وبدراية كاملة بالسجلات والبرامج السياسية للمرشحين. ولا شك في أن الإعلام له دور أساسي في هذه العملية المعقدة. ولفهم هذا الدور بشكل عميق وجب النظر في الجوانب الوظيفية لوسائل الإعلام وعلاقة هذه الوظائف بالديمقراطية.

يبدو من خلال الاقتران الانفعالي بين وسائل الإعلام والحرية، أن الإعلام هو ذاته حرية التعبير، فإذا كان التعبير هو أداؤه في ممارسة الحرية، فإن هذه الأداة تـضمـر خلفها نوع آخر من التعبير الكامن، وهو الذي يشير إلى امتلاك المعلومة أو الفكرة أو الحكم، فحرية التعبير تعكس رغبتين متنافرتين في الوقت نفسه، الرغبة في امتلاك المعرفة، وهي ذاتها الرغبة التي تدفع، كلما امتلأت الذات، نحو إرادة تحرير المعبر عنه (الزاوي، 395).

في الأخير نقول أنه خارج هذه الحقيقة التي ذكرناها الآن يجب الإقرار أن الإعلام كلما اقتران بالمصالح الكبرى للشركات الاقتصادية وتعلق بطموح السياسيين كلما تعمّد تغيب كل هامش للحرية الحقيقية حفاظا على مصالحه. لهذا نجد الكثير من الباحثين يعتمدون على تعريف الإعلام على أساس مبدأ اختزال الواقع، حيث تقوم وسائل الإعلام بإعادة صياغة الأخبار التي تقع تحت سلطتها وفق ما يلائم مصالح مالكيها وتوجهاتهم السياسية والفكرية، من خلال آليات التقطيع والقص والتبسيط والتكثيف والتكرار، وضخ عناصر الإثارة والانفعال في عناوين الأخبار، حيث يصبح المحتوى بعد ذلك مناسب

لشرائع واسعة من الجمهور، وهذا ما يهم الإعلام، فلا ينبغي أن ننسى أن الإعلام صناعة يحركها هاجسا المصلحة السياسية والربح الاقتصادي (آلان دونو، 2020، 46).

2/ وظائف الإعلام

في إمكان وسائل الإعلام صناعة دعاية سياسية كاسحة، وبالتالي فهي ذات أهمية مركزية في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، وفضلا عن طابعها الإخباري فهي تفرض الشفافية على العمل السياسي، وتشارك بشكل كبير في تكوين الرأي العام. في نفس الوقت، يكون رؤساء التحرير هم من يقررون أهمية القضايا السياسية من خلال وضع الأجندة. وفي الأنظمة الديمقراطية فقط، نتوقع من وسائل الإعلام القيام بمهمة توعية المواطنين بطبيعة المشاكل المجتمعية، وتوعيتهم بتطور الأحداث السياسية، في الوقت نفسه، يعتمد الفاعلون السياسيون على وسائل الإعلام في تبليغ رسائلهم، والحصول على فكرة عن قوة الرأي العام. لذا فإن حرية الرأي وحرية الصحافة ليست فقط معايير لا غنى عنها لنوعية الديمقراطية، بل لم يعد من الممكن التفكير في السلطة السياسية خارج وسائل الإعلام. على أساس هذه الفكرة نتساءل عن قيمة وظائف الإعلام لا عن الوظائف في حد ذاتها.

يعي رجال السياسة قيمة الإعلام وخطورته في الآن نفسه، لذا يسعون دائما إلى السيطرة عليه أو مداهنته، وشراء ذمم القائمين عليه. يرتبط الإعلام بعملية البناء، وهذا في أوسع تعريفاته، لذا يتعين عليه وفقا للمدرسة النمطية إبراز المشكلات والقضايا التي تهم الناس في حياتهم ومعيشتهم وأمنهم واستقرارهم (حسين سعد، 2017، 140). إذن، تؤدي وسائل الإعلام وظائف أساسية يمكن ربطها عضويا ببناء النظام السياسي المتوقع أن يطمح له المواطنون على الأخبار التي تساهم في تكوين وتغيير المواقف، ومن المتوقع كذلك أن يتلقون هذه الأخبار بالنقد والمناقشة، وهذا الأمر يمكنهم من المشاركة في عملية البناء المشار إليها أعلاه. في الوقت نفسه، تخلق وسائل الإعلام لنفسها، بسبب هذه العلاقة، مشاكل كثيرة؛ من جهة السلطة الحاكمة، ومن جهة الجمهور العام.

يفترض أن تقدم المؤسسات الإعلامية وظائف مختلفة تساهم بتنوعها في الحفاظ على كيان المجتمع وأنظمتها الفرعية. ويمكن على هذا المستوى التمييز بين نوعين من الوظائف؛ الوظائف (الواضحة)، أي تلك الوظائف الواعية أو الظاهرة وهي التي تبرر الوجود الاجتماعي لوسائل الإعلام، مثل الإحاطة بالواقع أو تقديم المعلومات (الأخبار) والتسلية (الترفيه)؛ ثانيا، الوظائف (الكامنة)، وهي الوظائف اللاواعية أو الخفية التي لا يمكن ملاحظتها مباشرة، وهي مرتبطة بثقافة المجتمع والنظام السياسي في استخدام وسائل الإعلام، وهي وظائف تعكس الجانب الأيديولوجي للإعلام؛ مثل الدعاية ورفع المعنويات، وتأكيد الذات؛ والهروب من الواقع، والتقمص الوجداني، وحماية الديمقراطية، وهذه الأخيرة موضوع دراستنا، إذ يمكننا تفكيك هذه الوظيفة إلى مجموعة من الوظائف الفرعية أو يمكن تسميتها بالمهام الإعلامية الكامنة. إذن، العلاقة بين الإعلام وحماية الديمقراطية علاقة خفية وغير معلنة، كامنة في وجدان العلاقة بين السياسة والإعلام تلك العلاقة التكافلية التي تجعل قيام أحد طرفي العلاقة بدون الطرف الآخر أمرا متعذرا. وهذا ما يجعل الحقيقة ماثلة أمامنا بأن كل وظائف الإعلام في الواقع، الظاهرة والكامنة، تنتهي إلى تحقيق هذه الغاية. تقوم وسائل الإعلام، فعلا، من خلال هذه الوظائف بحل مشكلات معرفية ونفسية وسياسية، لكنها في نفس الوقت تخلق مشاكل كثيرة من نوع آخر أغلبها مرتبط بالأخلاق والدين، وفي بعض الأحيان مرتبط بالسياسات فكيف هي العلاقة، إذاً، بين الإعلام والسياسة؟ والعلاقة بين الإعلام والمجال العام.

3/ وسائل الإعلام والمجال العام

يحدث في الغالب انسجام بين وسائل الإعلام التقليدية، التي تتمتع بحرية أكبر في الأنظمة الليبرالية، وبين وسائط التواصل الجديدة المجاورة للحياة اليومية للمواطن البسيط، ومتفاعلة مع قضاياها الأساسية، ولا شك في أن هذه الوسائل

وسـ ٠ عت هامش الحرية إلى حد بعيد. لقد لعب هذا الانسجام الدور الأهم في جعل مفهوم المجال العام أكثر واقعية. وبالتالي يمكن تعريف المجال العام بشكل واسع بأنه مكان تنتفي فيه الخصوصية، ويندمج الكل في الثقافة العامة. يرى هابرماس أن الميزة الأساسية في المجال العام هي معارضته للسلطة السياسية، وهي ميزة اكتسبها المجتمع الجديد بعد الثورة الفرنسية حينما أصبحت القضايا السياسية موضوع النقاش العام في الحياة الاجتماعية. فتطور الصحافة خارج إطار الرقابة السياسية واتسع نطاق النشر، أدى إلى انتشار القراءة خارج دائرة البورجوازيين، وتأسست بهذا شبكة واسعة من المثقفين، ونشأت اتصالات دائمة داخل هذا المجال مما زاد في حدة النقد الموجه للسلطة لاسيما على مستوى الحريات العامة والخاصة. وكان هذا إيذانا بظهور نظام سياسي جديد أكثر انفتاحا على الطبقتين الوسطى والدنيا، ومؤسس على تحكيم العقل العام والمنطق، وعلى مبدأ النقاش الحر داخل المقاهي والصالونات الأدبية، حيث كان لكل (فرد) الحق في إبداء رأيه بحرية في الأخبار التي تنشرها الصحف. لقد كان ميلاد النظام الجديد (الليبرالية) متزامنا مع تطور الصحافة، أو قل كانا متزامنين من حيث النشأة والتطور، فكلهما في حاجة إلى الآخر، فالصحافة حسمت الكثير من الصراعات السياسية بين السلطة والمجتمع لصالح النظام الجديد (الديمقراطية).

وإذا عدنا قليلا إلى الخلف سيتضح ذلك جليا، ففي سياق تحرر البرجوازية من قيود الكنيسة، حيث أصبحت هذه الطبقة الاجتماعية مدركة وواعية بإمكانياتها الاقتصادية والسياسية، حدث أمر مهم وحاسم، إذ مازالت نتائجه قائمة إلى يومنا هذا، لقد أصبح الجمهور كله (الذي كان في تقاليد أثينا القديمة متفرجا) عنصرا أساسيا في النقاش العام الخاص بالقضايا الأساسية. يدعي هذا المبدأ أن الجمهور قادر على الاتفاق على الموضوعات التي ينظر فيها بشكل مشترك، من خلال التواصل الذي يمكن تحقيقه بشكل عام بين أعضاء المجتمع عن طريق وسائل الإعلام، وبالتالي يلتزم من هم في السلطة بالخضوع إلى الاتفاق الذي توصل إليه العقل العام (الجمهور) في إطار ما يسمى بالمجال العام، وهذا هو المعنى الحقيقي والعميق لممارسة السلطة بشفافية. إذن، المجال العام ليس شيئا يمنحه من هم في السلطة، بل الجمهور هو من يشرعن السلطة عن طريق امتلاك المجال العام.

تاريخيا تحول مفهوم الجمهور، بشكل مثير للدهشة، من إطار النخبة إلى المجال العام الذي يمثل كل التنوع المجتمعي. في هذه المرحلة، ظهرت هناك حاجة متزايدة إلى منتدى يتمكن الجمهور من خلاله من المساهمة في بناء الديمقراطية. لقد طور الإعلام هذا المنتدى وحوـ له إلى مكان عام (فضاء) يمكن وصف أهم تضاريسه في طبوغرافيا عامة. لعب مفهوم الجمهور دورا مركزيا في تحقيق مفهوم التواصل العقلاني الذي يتأسس في السياقات العامة فقط، وهو بذلك، أي الجمهور، يمارس عمليتين أساسيتين في كل المجتمعات الديمقراطية؛ المراقبة الذاتية والفهم الذاتي للقضايا العامة، وبالتالي يصنع واحدة من أهم المتطلبات الأساسية للمشاركة في عمليات صنع القرار. لكن يجب الإشارة، وهذا أمر مهم للغاية، إلى أن هذا الدور الأساسي يتشكل بداية في وسائل الإعلام قبل تشكله في عقل الجمهور، الذي لم يكن ممكنا، أي مفهوم الجمهور ذاته، بدون وسائل الإعلام، ولهذا نقول أن جودة الديمقراطية تتحدد من خلال جودة الاتصالات العامة التي تتيح جمهورا قادرا على المناقشة العامة للقضايا الأساسية في المجتمع. ويبدو أن هذا المفهوم سيكون له تأثيرا واسعا كمتغير أساسي في العلوم السياسية وعلم الاجتماع السياسي والاتصال السياسي، وكمتغير أساسي كذلك في فهم العلاقة بين الإعلام والسياسة، وتأثير هذه العلاقة على نوع الديمقراطية.

4/ العلاقة بين الإعلام والسياسة

لا يمكن فهم العلاقة بين الإعلام والسياسة إلا في إطار مفهوم المؤسسات الذي يشكل في الوقت الراهن بنية معقدة من العلاقات بين رأس المال الاقتصادي ومختلف الاحتياجات الاجتماعية، وبين رأس المال الاجتماعي واحتياجات الدولة، تنزع المؤسسات في حقيقة الأمر إلى تفضيل مجموعة من الأهداف على حساب مجموعة أخرى (فرانسيس فوكوياما، 2007، 72)، ويشير هذا التفضيل إلى شكل السلطة السياسية وطريقة توزيع النفوذ بين المؤسسات التي تقوم عليها الدولة. قلنا أن

وسائل الإعلام تقدم وظائف أساسية للأنظمة السياسية (حكومة ومعارضة). ينطبق هذا بشكل خاص على الديمقراطيات الليبرالية حيث يتوقع منها إعلام المواطن (بشكل صحيح)، والمساهمة في تكوين آرائهم من خلال النقد والنقاش، وبالتالي تمكين المشاركة في الحياة السياسية. ووفقا لصيغة المحكمة الدستورية الفيدرالية الألمانية، تعد وسائل الإعلام وسيطا في الاتصال العام، فهي بذلك تخلق مجالا عاما متنوعا يسع مختلف الآراء، ويمكن اعتبار هذه الوظيفة من أهم وظائف الإعلام على الإطلاق. فهو، أي الإعلام، في حد ذاته يعد مؤشرا أساسيا في قياس ديمقراطية مجتمع ما، ويمكن استخدامه بسهولة في الدراسات السياسية والاجتماعية.

هناك مؤشرات أخرى تدل على أن وسائل الإعلام تمارس الكثير من التأثير على السلطة السياسية مثلها في ذلك مثل جماعات الضغط السياسية (اللوبيات) والنقابات. هذا فإن القرارات السياسية لم تعد تتخذ وفقا للمنطق السياسي للمصلحة العامة، فالعامل الحاسم في عملية اتخاذ القرار هو منطق الوسائط. لقد غيّرت وسائل الإعلام المعادلة السياسية، ولم تعد صناعة القرار (المخرجات) ذات قيمة اجتماعية، حيث أصبح التواصل مع الجمهور (المدخلات) أكثر أهمية. فلا يكفي مثلا إصدار الحكومة لمشروع قانون، بشأن الإصلاح الصحي، بل يجب (الترويج) لهذا المشروع من خلال قنوات الاتصال من أجل تهيئة الجمهور عن طريق عقد المؤتمرات الصحفية، وإجراء المقابلات التلفزيونية، والبرامج الحوارية وما إلى ذلك.

وربما هذا هو سبب الحديث عن العلاقة (الرقابية) بين السياسة والإعلام غالبا ما يشار إلى وسائل الإعلام بلفظ (السلطة الرابعة) حيث تضاف إلى سلطات الدولة الكلاسيكية الثلاث (السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية) فتوحي بأن الصحفيين جزء من عملية الحكم الذاتي التي يقومون بها في مجتمعاتهم (جون هاتلنج، 1981، 20). لكن ما يلاحظ على هذه المعادلة بهذه الصيغة أنها تشكل من الناحية الديمقراطية إشكالية حقيقية، لأن وسائل الإعلام ينبغي أن تكون بعيدة عن سلطة الدولة. وإذا كان هذا المعنى مجازيا، فيمكن للباحثين استخدام مصطلح آخر للتعبير عن وظيفة الوسيط أو الوساطة بين السياسي والاجتماعي بدل السلطة الرابعة للتأكيد على قوة ونفوذ وسائل الإعلام. ويذهب آخرون إلى حد الحديث عن (ميدوقراطية)، بل وحتى على (تسلط الإعلام) على السياسة. لكن يبقى هذا الحكم نسبي إلى حد ما، ففي السويد والنمسا مثلا أو فنلندا وألمانيا يبدو هذا الكلام مبالغ فيه لأن المفاوضات والقرارات داخل المؤسسات السياسية لا تزال تتخذ وفقا للأولويات السياسية. أما في أماكن أخرى مثل إيطاليا، حيث أصبح سيلفيو برلسكوني، رائد أعمال إعلامي ناجح، رئيسا للحكومة، وفي بريطانيا حيث وصل طوني بلير إلى رئاسة الوزراء بعد اقترابه المفاجئ من روبرت مردوخ، فإن للإعلام دور هائل على مستوى صناعة القرار السياسي. لكن يمكن قلب المعادلة تماما حيث هناك حالات تجسد الاستغلال السياسي للإعلام، فمع حالي إيطاليا وإنجلترا، وحتى في الدول الديمقراطية الأخرى، يحاول الفاعلون السياسيون تأكيد سلطتهم وفرض نفوذهم على وسائل الإعلام من أجل مصالحهم الشخصية والحزبية لا من أجل المصلحة العامة. فنجد أن المسار الكلاسيكي للسياسة الإعلامية (السياسة التحريرية والتنظيمية) لا يوفر إلا خيارات محدودة جدا لضمان حريات الاتصال العامة، أقلها ضمان حرية الصحافة ذاتها، والأرجح في البث التلفزيوني الأكثر تأثيرا. لقد أصبحت العلاقات العامة والعلاقات العامة السياسية أكثر أهمية في حسابات السياسيين. فبالإضافة إلى وسائل الإعلام التقليدية، فإنهم الآن يستخدمون الإمكانيات الهائلة للإنترنت في الحملات الانتخابية. وهذه الوضعية تدفع بشكل جدي إلى التساؤل عن وظيفة وسائل الإعلام في حماية المكاسب الديمقراطية.

5/ الإعلام والصراع السياسي والاجتماعي

كثيرا ما يرتبط تطور وسائل الإعلام بالتحول الديمقراطي في أي دولة أوليغارشية (حالة فرنسا مثلا)، والحقيقة أن لهذا الارتباط تاريخ طويل من الثورات في أوروبا القرون الوسطى، يعكس بشكل واضح طبيعة الصراع بين السلطة السياسية والدينية من جهة والمجتمع من جهة أخرى. والمتأمل في هذا التاريخ يلاحظ أن العلاقة المضطربة بين السلطة

السياسية والديمقراطية (كنمط حياة) ليست مقتصرة على الأنظمة السياسية القمعية فحسب بل موجود كذلك في قلب الأنظمة الديمقراطية التي تمتلك تقاليد ليبرالية راسخة.

ويستطيع أي باحث في العلاقة بين الإعلام والصراع السياسي والاجتماعي أن يلاحظ التفاعل بين مكونات الثورة وكفاءة تقنيات الإعلام والاتصال، ضمن شروط تاريخية تتجاوز حدود المكان، فالثورات، وهي تعبير عن جنوح الشعوب نحو الحرية، لا يمكن تصورهما في غياب نظام اتصالي قادر على تلحيم القيادة بالقاعدة الشعبية، وفي هذه الحالة فقط، حالة التفاعل بين الإعلام والثورة كحالة صراع، يمكن تنظيمها، أي الثورة، والسير بها في اتجاه تحقيق الهدف، وفي الوقت الذي تهيمن فيه الأنظمة الحاكمة على وسائل الإعلام التقليدية، يجد المعارضون (الثوار) أنفسهم أمام خيار وحيد لترتيب نظائرها على قدر عالٍ من احتلال مساحات واسعة داخل حدود الدعاية والتأثير، وهذا فقط من أجل تجسيد متطلبات الثورة، وتؤكد شواهد تاريخية من الثورة الفرنسية والثورة الأمريكية وثورات الربيع العربي حديثاً على قيمة شعارات حرية الصحافة والإعلام ضمن مطالب ثورات الشعوب على الطغيان والاستعباد السلطوي، لذا نلمس حرص أي ثورة تؤمن بالحرية على امتلاك وسائل الاتصال المتاحة في عصرها (المريغني رجائي، 2011).

إن الإعلام لا يصنع الحرية، باعتبارها شعور بالإرادة ينبع من أعماق الإنسان، وإنما يعمل على حمايتها وتعزيز قيمها في المجتمع، وفي نفس الوقت تضمن الحرية العمل الاحترافي للإعلام، وفي هذا الإطار ينبغي أن نفهم العلاقة بينهما، علاقة حماية متبادلة لا علاقة إيجاد. لكن هذا الأمر مرتبط بطبيعة النظام السياسي والاجتماعي الذي يعمل الإعلام في إطارهما، فالإعلام، رغم كونه وسائل غير محايدة، فإنه يتبنى القيم التي يؤمن بها المجتمع ونظامه السياسي، لكن هناك قوة كامنة داخل هذه الوسائل يمكنها قلب موازين القوى وتغيير القيم الاجتماعية السائدة، فمن خلال حرص الأنظمة السياسية على السيطرة على وسائل الإعلام (حالة الأنظمة السلطوية) أو الاقتراب منها ومداومتها (حالة الأنظمة الليبرالية) نستطيع اكتشاف الدور الفاعل لهذه الوسائل في تشكيل الرأي العام وتغيير مواقفه في المجتمعات المختلفة؛ حيث أن العلاقة بين السلطة والمجتمع، وبين النخبة والقاعدة تتشكل أولاً داخل وسائل الإعلام. وهنا يجب أن نؤكد على أن دور وسائل الإعلام في حماية النظام الديمقراطي يتوقف على عاملين: أولاً، حجم الحريات التي يتمتع بها الشعب؛ ثانياً، تعدد الآراء والاتجاهات داخل المؤسسات الإعلامية ذاتها. إذن، فدور وسائل الإعلام في حماية الديمقراطية، مرتبط بفلسفة النظام السياسي القائم، ومفهوم الحرية التي يؤمن بها المجتمع (shelton, 2006, 24).

في حالات كثيرة يسود فيها الغموض والاضطراب بين السياسي والاجتماعي، تكون عين الإعلام موضوعة دائماً على احتمالية انتهاك الحريات العامة، ومنها حرية الإعلام نفسه، فهناك مخاوف حقيقية وجدية بأن العالم متجه باضطراب نحو المزيد من الاستبداد والتسلط على إرادة الإنسان شعوباً وأفراداً. إن وصول ترامب لرئاسة الولاية المتحدة وجائحة كورونا واضطراب المناخ العالمي عوامل سرعت من وتيرة هذا الاتجاه. لقد مثلت جائحة Covid-19 العالمي لعام 2020، ظرفاً خاصاً في فهم العلاقة بين الإعلام والسلطة والديمقراطية. عندما لا يمكن تقييم عواقب نوازل مفاجئة، فإن الإجراءات السياسية المرتبطة بها غالباً ما يكون لها آثار سلبية على العلاقات بين المؤسسات الاجتماعية.

لم يكن من الممكن تصور التدخل القوي من الدولة في النسيج الاجتماعي الذي أعقب هذه الجائحة. ولم يكن من الممكن فهمه ببراءة مطلقة. فبينما كان النقاش العام في وسائل الإعلام مركزاً على التداعيات الصحية والأزمة الاقتصادية الناشئة، فإن عدداً غير قليل من الأصوات (من داخل الإعلام نفسه) لفت الانتباه إلى الآثار الاجتماعية والسياسية لهذا التدخل على المكاسب الديمقراطية التي تحققت عبر قرون من الصراع بمختلف أشكاله؛ حيث تجسد هذا التدخل الذي رافق ما سمي بـ (الإغلاق) في قيود الخروج، وإغلاق المؤسسات التعليمية والثقافية، وأجزاء كبيرة من تجارة التجزئة، والمطاعم والمقاهي، فضلاً عن القيود الشديدة المفروضة على حرية التجمع والتظاهر والسفر وأكثر من ذلك بكثير، التعتيم

الذي فرض على وسائل الإعلام فيما يتعلق بأخبار الجائحة. وهذا موضوع له صلة مباشرة بالحرية، والثقة والطمع، والعقلانية، والمجال العام في آن واحد.

يمكن تفصيل بعض هذه المتغيرات، الثقة مثلا، شرط أساسي لاستمرار النظام الإعلامي، لأن البيئة الإخبارية الغنية بالمعلومات تنعدم قيمتها إذا كان المواطنون لا يثقون في وسائل الإعلام. وفي حالة الطعن في المصداقية ينبغي التساؤل من الأساس عن ماهية الإعلام، فالبيئة الإعلامية في المجتمع الديمقراطي التي تتميز بتغيرات عميقة، يتم ملاحظتها من وجهات نظر مختلفة، لكن كل هذه النظريات تتفق على ضرورة الحرية والثقة في قيام عمل إعلامي حقيقي، كما تتفق على ضرورة العقلانية والمجال العام في قيام الثقافة الديمقراطية¹.

6/ تحليل مفهوم الديمقراطية الإعلامية

يمكن الحديث عن تطور مفهوم جديد في العلوم السياسية تحت اصطلاح ديمقراطية الإعلام، ووفق ما لتوماس ماير فإن هذا المفهوم حل محل مصطلح الديمقراطية الحزبية، حيث كانت الأحزاب (الحاكمة والمعارضة) تتخذ القرارات الأكثر أهمية في الحياة السياسية بعيدا عن زخم الإعلام. من السمات الأساسية للديمقراطية يمكن ذكر، على سبيل المثال، المساواة السياسية وحرية الصحافة، وهما مكفولتان، في الدول الغربية، بموجب القانون الأساسي (الدستور)، حيث تنشر الصحافة الأخبار والآراء دون تدخل من الحكومة أو ضغط السياسيين، مع استثناءات قليلة (في حالة التحريض على الكراهية أو المحتوى غير الإنساني). وعلى هذا الأساس تكون وسائل الإعلام سلطة رقابية قوية، إلى درجة أنها أصبحت، باعتراف السلطة نفسها، سلطة رابعة ضمن مبدأ الفصل بين السلطات² السلطة في الحقيقة مبدئية تحت الإعلام وظيفية حماية الديمقراطية. فوسائل الإعلام، في الواقع، تساهم في تعزيز النظام الديمقراطي بطريقتين: استقصاء أنشطة السياسيين، والتوسط بين من هم في السلطة والناخبين. وهذا هو جوهر مفهوم الديمقراطية الإعلامية.

6-1/ تعريف الديمقراطية الإعلامية

يستخدم مصطلح الديمقراطية الإعلامية للتأكيد على قيمة وسائل الإعلام في النظام السياسي. في هذا النظام (الديمقراطية الإعلامية) لا تعتبر وسائل الإعلام مجرد قنوات اتصال سياسي يعتمد عليها الفاعلون السياسيون بشكل مطلق في نشر رسائلهم، وإنما هي في حد ذاتها جهات فاعلة في السياسة العامة مثلها مثل السياسيين. وبهذا الشكل يرتبط السياسي والإعلامي ارتباطا وثيقا بمفهوم الديمقراطية الإعلامية الذي يعني في نهاية الأمر الوساطة السياسية بين الحكومة والشعب. إذن يتميز مفهوم الديمقراطية الإعلامية بالوساطة المهنية لوسائل الإعلام بين أروقة السياسة والحياة العامة وفق ما لقواعد منطق وضع الأجندة، أو ما هو معروف لدى طلبة الإعلام بنظرية الأولويات. بينما كان من المفترض في الديمقراطية الحزبية أن تراقب وسائل الإعلام السياسة فقط.

يصدق مفهوم الديمقراطية الإعلامية على حالات اتخاذ القرار والتوفيق بين مصالح الأقلية والأغلبية. فالقرارات السياسية وتصريحات السياسيين ينبغي أن تستند إلى المناقشات القبلية التي تفتحها وسائل الإعلام، وخاصة التلفزيون، مع مختلف الفاعلين في المجتمع المدني. فمصطلح الديمقراطية الإعلامية، الذي استخدمه أول مرة عالم السياسة توماس ماير، يهدف إلى التعبير عن حقيقة أن السياسة يجب أن تخضع لمنطق وسائل الإعلام باعتبار هذه الأخيرة منافذ الجمهور على عالم السياسة. وينطبق هذا الكلام خاصة على: نشاطات الحكومة والأحزاب، والخطب السياسية، والمناظرات التلفزيونية، والبيانات الانتخابية، والسياسة المحلية والإقليمية والدولية.

6-2/ متغيرات المفهوم

يمكن تحديد متغيرات هذا المفهوم من خلال ثلاثة مؤشرات: 1/ مناظرات السياسيين التلفزيونية؛ 2/ الصحافة الاستقصائية؛ 3/ المؤتمر الصحفي لأصحاب القرار. حيث تشير هذه العبارات إلى المتغيرات التالية: 1/ انخراط الفاعلين السياسيين في العمل الإعلامي من أجل استعادة السيطرة على الاهتمام في المجتمع وانخراط الإعلاميين في العمل السياسي

من أجل تأمين مصادر المعلومات. 2/ إضافة الأحداث السياسية والتقارير المتعلقة بها إلى المضامين الإعلامية الترفيهية لتصبح في النهاية "ترفيها سياسيا" أو ما يمكن تسميته بالكوميديا السوداء. أما الحوارات السياسية واجتماعات مجالس النواب والمناظرات السياسية التلفزيونية فتؤجل إلى الفترات المسائية وهي أوقات الذروة. 3/ تحول الحملات الانتخابية السياسية إلى حملات إعلامية احترافية وعلاقات عامة تستمر على التلفزيون مدة طويلة من الزمن. ويمكن إعادة صياغة هذه المتغيرات على النحو التالي: الميديوقراطية³، الكوميديا السوداء، العلاقات العامة السياسية. بعد ضبط هذه المؤشرات مع متغيراتها يمكن لأي دراسة تحليل مضمون أن تصنف السمات العامة للمحتوى (كوحداث عد وقياس) ضمن فئات تحليلية تتخذ من المتغيرات سالفه الذكر فئات موضوع.

6-3/ الأسس والمبادئ

المبدأ هو القاعدة التي يقوم عليها الشيء، ومبادئ الفكرة أركانها وأساساتها، والمبادئ لها علاقة بنيوية بالخصائص والغايات وآليات العمل. تؤمن الديمقراطية الإعلامية بأن نمط الملكية له علاقة بجودة المضمون الإعلامي، وهذا بدوره يؤثر على نوعية المواطن الذي تنبغي صناعته في إطار ديمقراطية مسؤولة تحت طائلة القانون. لذا فإن الديمقراطية الإعلامية تقوم على مجموعة من المبادئ يمكن إجمالها في الحرية، والخدمة العمومية، والإجماع، وإعادة مركزية وسائل الإعلام التقليدية، والخروج من إطار الملكية الخاصة إلى الملكية العامة، وإخضاع وسائل الإعلام إلى الأحكام القيمية العامة، والموضوعية والمهنية، والاعتماد على الإعلام الجديد، وبناء القيمة والتعليم. وفيما يلي بعض التفصيل:

أ/ حرية الإعلام أولا

لا تأتي حرية وسائل الإعلام من ديمقراطية النظام، وإنما تأتي ديمقراطية النظام من حرية الإعلام، لذلك تعتبر حرية التعبير جوهر أساسي في مفهوم الديمقراطية. وربما هذا ما دفع تشومسكي للتساؤل عن أي صورة من الديمقراطية نريد لهذا المجتمع أن يكون ديمقراطيا؟ ويجب عن السؤال بالمأمول والواقع، وما يهمنا هنا المأمول، يقول: المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي يملك فيه العامة (الجمهور) الوسائل اللازمة للمشاركة الفعالة في إدارة شئونهم، وأن تكون وسائل الإعلام منفتحة وحررة (نعوم تشاومسكي، 2003، 07).

ب/ التزام وسائل الإعلام بالخدمة العمومية

أدت الرأسمالية إلى خلق وضعية مفارقة داخل الفضاء العام، حيث ازدادت المعلومات في أيدي الناس أكثر فأكثر بينما أصبح المعنى عندهم أقل فأقل على حد تعبير جان بودريار. لم يعد الإعلام قادرا على توفير خدمة عمومية مميزة لزبائنه، بسبب تبعيته للمعلنين. لذا فإن الديمقراطية الإعلامية تلتزم بتقديم خدمة عمومية في مجال البناء المعرفي لجمهور واعي بقضاياه الأساسية. هنا يجب الإقرار بأن المعنى الاجتماعي لا يمكن ضخه عبر وسائل الإعلام، وإنما هو صناعة تتم على مستوى القاعدة العميقة للمجتمع، لكن يمكن للإعلام أن يعمل على حماية هذه المعاني والحفاظ عليها كموروث اجتماعي. ج/ صناعة الإجماع الذكي، تقوم الديمقراطية الإعلامية على جعل الرأي العام يوافق على السياسات العامة التي شارك هو نفسه في مناقشة تفاصيلها من خلال وسائل الإعلام الحرة، التي يفترض أنها هي من يمتلك المجال العام. ولأن المجال العام يقوم على المناقشة والحجاج فإن الإمكانية تكون دائما متاحة لظهور الحجج القوية والآراء الذكية.

د/ إعادة مركزية وسائل الإعلام التقليدية

أدت أيديولوجيا حرية التعبير في ظل التطور التكنولوجي الذي انتهى إلى وسائل التواصل الاجتماعي إلى تخفيض مركزية وسائل الإعلام التقليدية في المجال العام، حيث أصبح هناك عدد غير محدود من منصات صناعة المحتوى، وهذا يعني افتقاد السيطرة على الرأي العام وافتقاد الاتصال العمودي بين السلطة والشعب، الذي يمثل دعامة أساسية في الأنظمة الديمقراطية. لذا فإن الديمقراطية الإعلامية تأخذ بعين الاعتبار مكانة وسائل الإعلام في المجتمع وتعمل على إحياء وظائفها الحيوية. من خلال إخراجها من الملكية الخاصة الرأسمالية إلى الملكية العامة غير الخاضعة لأيديولوجيا الدولة مثل

قناة بي بي سي البريطانية وقناة فرانس 24 الفرنسية وقناة زي دي أف وقناة 3 سات الألمانية، وتمول هذه القنوات وغيرها من رسوم الترخيص التلفزيونية.

ه/ الخروج من إطار الملكية الخاصة إلى الملكية العامة

لا يملك الديمقراطية أن تسمع صوتها حين نرى وسائل الإعلام، بدلا من انتمائها إلى عالم الصحافة وبالتالي إلى المجال العام، جزء من مشروعات اقتصادية يتحكم في سياستها رأس المال ومصالح المعلنين. لقد استغل المعلنون حاجة الإعلام إلى المال. حيث استغلوا الإعلان لتحقيق أهداف سياسية وأيديولوجية. فقمنا باستمرارية الوسائل، لكنهم غيروا الواقع السياسي والثقافي وفقا لمصالح الشركات الكبرى (خالد الشريف، 2014، 132). ومما زاد الأمر سوءا تواطؤ الحكومات مع أصحاب رؤوس الأموال، وكان هذا كله على حساب الذوق العام، وعلى حساب الديمقراطية في حد ذاتها. لذا فإن أكبر خطر على الديمقراطية يأتي من انحراف الدولة نحو ابتلاع البرلمان ومن انحراف السوق نحو ابتلاع وسائل الإعلام، عندئذ يصبح المجال السياسي فارغا، والحركات الاجتماعية منهكة (آلان تورين، 2000، 257). إن العودة بوسائل الإعلام إلى الملكية العامة المعتمدة على اشتراكات المواطنين، هي الحل الأمثل للخروج من التبعية لمنطق السوق وفك الارتباط مع الشركات الكبرى القائمة على الإعلان. إن ما نعيشه اليوم هو ابتلاع الإعلان لكل أنماط التعبير، فكل الأشكال الثقافية الأصلية مبتلعة في هذا النمط الذي يفتقد للعمق ويتميز بالسرعة النسيان (جون بودريار، 2008، 157). إن بقاء وسائل الإعلام تحت عباءة رأس المال يعني انتصار السطحي على المعنى وسحق التافه للملتزم.

و/ إخضاع وسائل الإعلام إلى الأحكام القيمية

أدت نظرية الإعلام لشانون إلى التعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها وسائط تقنية لا تنطوي على أي غائية في المعنى وبالتالي عدم خضوعها لأي حكم قيمي (بودريار، 148). وهذا يتعارض مع كل فروض نظريات التأثير التي أسست لتاريخ علوم الإعلام والاتصال، لا سيما نظريات بناء المعنى. إن نزع القيمة عن الإعلام يتعارض مع فكرة الديمقراطية الإعلامية التي تتأسس على القيمة والوسيلة معا.

ز/ الوساطة الاتصالية وبناء الواقع الاجتماعي

لا تقاس التنشئة الاجتماعية بدرجة تعرض الأفراد لوسائل الإعلام، لذا تمنتزع اجتماعية الأفراد كلما تعرضوا للميديا بقدر كاف. وبالتالي لا يمكن قياس الإنتاج الإعلامي على الإنتاج المادي الاقتصادي، لأن هذا الأخير يؤدي إلى تحقيق الثروة والقوة الاجتماعية، أما المعاني التي ينتجها الإعلام فتؤدي إلى مزيد من الاعتبار والانفصال. إنه (أي الإعلام) يكون بذلك أكثر واقعية من الواقع، وبهذه الطريقة يتم إلغاء الواقعي لصالح الافتراضي، وإلغاء الاجتماعي لصالح الجماهيري. وهكذا تم تضيق الحقيقة انتصارا للوهم والأسطورة. وإذا استطعنا الوصول بسهولة إلى استنتاج أن الميديا هي الرسالة فمن السهل أيضا استنتاج أن المرسل هو المتلقي والاجتماعي هو الاتصالي، لكن هنا ينبغي أن نتساءل ما هي الرسالة التي تكون ذاتها الوسيلة، ففي العمق الرسالة هي من يعطي الوسيلة مبررات وجودها، فلم توجد الوسيلة إلا من أجل تقديم رسالة، كما يتعذر الاجتماع بدون اتصال. ويتعذر التلقي دون الإرسال، لكن أي رسالة تعطي لوسيلتها مبرر وجودها، هنا تتعذر الإجابة بالمطلق، لأن مضامين تغييب الوعي لا يمكنها أن تكون مبررات تأسيس الحقيقة. إن الرسالة التافهة لا يمكنها أن تكون وسيطا اتصاليا، وبالتالي لا يتأسس عليها البناء الاجتماعي. إن الرسالة الكفيلة بذلك هي الرسالة المرتبطة بالواقع والملتزمة بنقل وتفسير قضاياها بأمانة وموضوعية. لذا فإن التعارض بين الإعلام والواقع سيجعل عبارة الرسالة هي الوسيلة بدون معنى، أي أن الرسالة ستكون شيء والوسيلة شيء آخر تماما، لأن الوسيلة في حقيقتها لم توجد إلا من أجل تعزيز الواقع. من اليسير اكتشاف الزيف الذي تنشره وسائل الإعلام عن الواقع، وهذه صورة من صور المفارقة، إن التزييف يشير في حقيقته إلى تحدي الإعلام للاجتماعي، وإحالة الواقعي (الحقيقة) إلى الهامش، وهذا يمثل في ذاته نفيا للمعنى، فإذا سلمنا بهذه النتيجة فعلى أي أساس تبني وسائل الإعلام الجماهير. وعلى أي أساس يتشكل الرأي العام.

ح/ الالتزام بالمبادئ الأساسية للإعلام (الموضوعية والمهنية في نقل الأخبار)

ينتمك الصحفيون أخلاقيات المهنة عبر التهويل أو عدم التوازن والدقة، أو تلفيق الأخبار، أو قبول الرشاوي أو خدمة جهات سياسية، أو تغليب الأيديولوجيا على الحقيقة، أو مراعاة مصالح السلطة والقوى الاقتصادية على حساب المهنة والمهنية (محمد البقالي، 2019، 112). وبالنتيجة فإن الالتزام بأخلاقيات المهنة الصحفية في ظل الرأسمالية التزام هش. لقد حرص الإعلام على حريته لا لكي يقدم المعلومات فقط، أو لكي يصبح مجرد منصات للحوار، ولكن لكي يقدم أيضا فحصا دقيقا ومستقلا تعمل له قوى المجتمع المختلفة حسابا، بما في ذلك السلطة الرسمية على جميع المستويات الحكومية (هاتلنج، 19). إن الديمقراطية الإعلامية تؤمن بأن وسائل الإعلام تقدم المعلومات التي يحتاج إليها الناخبون لكي يتخذوا قرارات ذكية أمام صناديق الانتخاب، ولكي يراقبوا بعد ذلك كيف يقود أصحاب المناصب الذين اختاروهم الحكم، وهذا مبدأ يؤمن به الناخبون والحكام على السواء، ورؤساء التحرير كذلك، إن رئيس التحرير الذي يستغل المعلومات الموضوعة تحت سلطته لكي يساند مرشحا معينا أو الهجوم على خصومه يكون قد أخل بأهم مبادئ الديمقراطية، وضرره أعظم من نفعه. إن مبدأ إعلان الحقيقة مهما كان موقفنا اتجاهها، لأمر جلل، ولن يقوم هذا المبدأ إلا على أسس قويمه ينبغي على الإعلام أن يتحلى بها ألا وهي الموضوعية والمهنية.

ط/ الاعتماد على الإعلام الجديد

تعتمد الديمقراطية الإعلامية على الإعلام التقليدي والإعلام البديل ومشاركة المواطنين في صناعة الأخبار، لذا فقد ينظر الجمهور للمعلومات المتداولة على أنها أفقية ومتساوية. ولن يؤثر ذلك بالسلب على فكرة الصحافة الحرة من أجل جمهور واعٍ. فكيف ظهر هذا الاعتماد؟

أدى التطور التقني لتكنولوجيات التواصل إلى إحداث تغييرين أساسيين على مستوى بنية الإعلام والاتصال: الأول، التداخل الوظيفي بين العمل الصحفي وتطلعات الأفراد العاديين نحو الحرية وتحقيق حياة أفضل، وتحسين واقع اليومي، وهو ما انتهى إلى بروز ظاهرة صحافة المواطن واليوتيوبيرز؛ ثانيا، لقد أصبحت قيمة حرية التعبير حقا إنسانيا (هاتلنج، 40). عبرت عنه مختلف دساتير الدول باختلاف أنظمتها وأيديولوجياتها بأنه حق راسخ من حقوق الإنسان. ووفقا لهاذين التغييرين أصبح بإمكان كل فرد أن يعبر عن رأيه بوسائل مختلفة وبسيطة، كما يمكنه إنشاء منبر إعلامي خاص به، وفيما يتعلق بالعمل الصحفي فقد تغيرت المعايير السوسيولوجية الوظيفية بشكل كبير لصالح الصحفيين، حيث أصبحت القيود الكلاسيكية أقل وطأة. لكن هناك مشكلة حقيقية غالبا ما تطرح عند محاولة دمج مفهوم الإعلام التقليدي والصحفيين ضمن متغيرات الديمقراطية الإعلامية. لأن الصحفيين في نهاية الأمر موظفون في مؤسسات بيروقراطية، خاضعين لتراتبية العمل الصحفي، وملزمون بميثاق أخلاقي صارم يعكس مفهوم المهنة في تقديم الأخبار للجمهور. وهذه الإجراءات، في الغالب، غير موجودة في الإعلام الجديد.

لقد أدى الاعتماد المتزايد على هذا الإعلام (مواقع التواصل الاجتماعي) إلى سقوط الحدود بين صناع المعلومة (المحتوى) حيث لم تعد هذه الصناعة حكرا على المؤسسة الإعلامية، ولم يعد هناك مجال للتمييز بين الصحفي والمدون واليوتيوبير والمواطن المصور، فقد أصبحوا جميعهم شيئا واحدا في نظام الديمقراطية الإعلامية ولم يعد حارس البوابة كمفهوم أساسي وما لحقه من مفاهيم فرعية كالانتقاء والأجندة والتحرير ذا قيمة كبيرة خارج تاريخ علوم الإعلام.

ي/ بناء المضمون القيمي

يعد نشر الأخبار والاستقصاء والتحقيق الصحفي أساس العمل الإعلامي الحقيقي، لذا فإن توجيه المضمون التلفزيوني، الموجه إلى الجمهور الواسع، نحو الأطفال أو نحو الأشخاص ذوي المستوى الثقافي العالي أو نحو الطوائف الدينية أو القومية يتسبب في تهميش وسائل الإعلام وإفقار المجال العام. إن ضحالة مضامين الجمهور العام هو قتل معلن وصريح للديمقراطية. فالديمقراطية الإعلامية تنشد جمهورا واعيا تتوجه إليه بالمجادلات المتلفزة الأكثر أهمية، ونقصد

بالأكثر أهمية موضوعات اللامساواة والتمييز والبطالة والجنسية والتعليم والصحة والشيخوخة، أي كل ما يتعلق بمصير الإنسان. ولا ينبغي أن ننسى بأن الديمقراطية تركز على الاعتقاد بالقدرة الخاصة لدى الأفراد والجماعات على صنع حياتهم. وعلى وسائل الإعلام تهيئة كل الظروف لذلك.

ك/ مجتمع متعلم

تفترض الديمقراطية الإعلامية أن النظام، ليعمل بشكل صحيح، ينبغي أن يحصل كل فرد في المجتمع على قدر كبير من التعليم الراقى، ليصبح مشاركا فعّالا في صناعة المحتوى وتداول المعلومات. ورغم النظريات التي توضح التباينات الفردية على مستوى الذكاء والتحصيل فإن الديمقراطية الإعلامية تؤمن بحق كل فرد في عملية تعليمية حقيقية. ففي المجتمعات التي تعاني من ارتفاع معدل الأمية، يتعذر على المواطنين المشاركة في العملية الإعلامية، وبالتالي يتعذر تعديل سلوكهم بما يتفق مع هذه العملية. ولهذا السبب تدعو الديمقراطية الإعلامية إلى عدم تقسيم المجتمع إلى طبقة فوقية تشارك بفعالية في صناعة المضمون، وطبقة دنيا تقوم باستهلاكه فقط، مما يجعل أفرادها عرضة للتلاعب بعقولهم ومواقفهم. وبدلاً من ذلك يكون إتباع سياسة نشر التعليم بين كافة الفئات الاجتماعية أولوية حكومية، وضامناً حقيقياً للنشء، لديمقراطية الإعلامية.

4-6/ متغير العلاقة بين السياسي والصحفي

أيضاً، من بين التفسيرات الممكنة لمفهوم ديمقراطية وسائل الإعلام، أن قوة النظام السياسي تكمن، في المقام الأول، في قوة النظام الإعلامي. ومع ذلك، فإن هذا التفسير أحادي الجانب للغاية، إذ يمكن الحديث عن علاقة عكسية، أي أن قوة الإعلام تكمن في قوة السياسي وهذا يعني أن العلاقة بين السياسة والإعلام، بدلاً من الاعتماد المعطل، ينبغي أن تشكل من خلال الاعتماد المتبادل والتفاعل البرغماتي. حيث أن كلا النظامين يحاول الحصول على مزايا من الآخر في هذه العلاقة التكاملية. لاحظ جيداً هذا النموذج: يستخدم السياسيون الاتصال بالصحفيين لكسب الدعاية والاهتمام. والصحفيون، بدورهم، يستخدمون الاتصال بالسياسيين لوضع اليد على مصادر المعلومات الداخلية والخارجية. عند تحليلك لهذا النموذج ستصل إلى فهم جيد للعلاقة البنوية بين الإعلام والسياسة. فتشومسكي يربط وجود النظام الديمقراطي، إلى جانب كونه نظاماً سياسياً، بوجود ثلاثة شروط أساسية وهي: المساواة في توزيع الثروة؛ شعور الأفراد بالانتماء إلى الوطن؛ ثالثاً، وهذا هو منط الحكم والشاهد من الاقتباس، وجود نظام اتصالي فعّال لإعلام المواطنين ودفعهم إلى المشاركة الحقيقية في العمليتين السياسية والاجتماعية (عروبة دليله، 2014، 35 و36). ووفقاً لكلاينشتاينر Hans J. Kleinsteubner ، فإن مفهوم الديمقراطية الإعلامية له جانب وصفي وجانب معياري: من ناحية، يصف المفهوم الحقيقة التي لا جدال فيها وهي أن أهمية وسائل الإعلام في العملية الديمقراطية قد ازدادت بشكل لافت للانتباه بعد الثورة الثانية لتكنولوجيات التواصل الاجتماعي. ومن ناحية أخرى، يحث المصطلح الإعلاميين (وكذلك الفاعلين السياسيين) على التعامل مع وسائل الإعلام باعتبارها مكسباً ديمقراطياً يجب تسخيرها لحماية هذا النظام نفسه. وبالتالي، على ضوء المكانة العالية التي تتمتع بها وسائل الإعلام في النظام الديمقراطي، من الضروري تعزيز نظام إعلامي حر ومفتوح يتميز بمبادئ ديمقراطية مثل التعددية وحرية التعبير وكذلك أخلاقيات المهنة.

5-6/ فلسفة الديمقراطية الإعلامية

لقد جعل المعلنون المضمون الإعلامي إلى سلعة تجارية، خالٍ من أي قيمة معرفية ومتعارض مع الذوق العام، وهذا ما جعل الصحافة تبتعد شيئاً فشيئاً عن التحقيقات والاستقصاءات الصحفية، وهذا تنازل منها، غير معلن، عن وظيفتها الرقابية. لقد غابت تماماً الحدود بين الإخبار والترفيه والتوعية والإعلان، ما أدى إلى اضطراب وظيفي على مستوى وسائل الإعلام، وأدى هذا بدوره إلى زيادة المحاولات المتعمدة لنشر الأخبار الكاذبة والمضللة، حتى أثناء الحملات الانتخابية، وهذا يعني عدم جدوى المجال العام، لأن النموذج الذي صاغه الفكر السياسي الإعلامي، القائم على التحكم في التقنيات

التكنولوجية، كان يهدف بشكل واضح وصريح إلى ديمقراطية الآراء المعبر عنها في وسائل الإعلام، وديمقراطية ملكية الكيانات الإعلامية نفسها.

نشأت فكرة الديمقراطية الإعلامية نتيجة الحركة الاجتماعية (لِلناشطين السياسيين) التي قامت في الدول الليبرالية، رافضةً سيطرة الشركات الكبرى المتزايدة على وسائل الإعلام، وما نتج عنها من ضُمور لافِت للأفكار الجادة. مما أدى إلى نشر الوعي حول الافتقار إلى التنوع في الساحة الإعلامية. فالحرية الإعلامية التي تدعمها الأنظمة الليبرالية حرية زائفة وليست حقيقية. والحقيقة أن هذه الحركة حاولت أن تضع وسائل الإعلام الكبرى أمام مسؤوليتها الأخلاقية والتاريخية، التي بررت وجودها الاجتماعي منذ البداية، وهي مسؤولية اتجاه نفسها في المقام الأول بحماية حريتها، ومسؤولية اتجاه الجمهور (إخباره وتثقيفه وتوعيته) الذي يمثل هدفها الأول والأساسي، ولا ينبغي أن تكون خدمة مصالح أصحاب رؤوس الأموال والسياسيين الفاسدين ضمن أولوياتها على الإطلاق. وبهذه العقيدة فقط يمكن لوسائل الإعلام أن تخلق بدائل أكثر ديمقراطية، لنفسها وللديمقراطية ذاتها.

إذن، فلسفة الديمقراطية الإعلامية هي مجموعة من الأفكار التي تدعو إلى إعادة النظر في وظائف الإعلام من أجل توسيع نطاقها لتشمل حماية الديمقراطية. وهذا عن طريق تطوير العلاقة بين وسائل الإعلام الجديدة المرافقة للفرد، والصحافة الكلاسيكية التي غالبا ما تفرض على الفرد منطقها الخاص. والغرض المعلن هو خلق نظام إعلامي يقوم على تمكين جميع أفراد المجتمع من المشاركة في العملية السياسية، وبهذه الطريقة فقط يمكن تعزيز القيم الديمقراطية. إذن الديمقراطية الإعلامية هي منهج سياسي ليبرالي يدعو إلى إصلاح منظومة الإعلام من خلال تعزيز خدمة البث العمومي، من أجل مشاركة واسعة وحقيقية للجمهور في السياسة العامة. وتركز هذه الديمقراطية على استخدام تكنولوجيا المعلومات لتعزيز قدرات الأفراد على فهم الواقع عبر جعل المعلومات الصحيحة أكثر تداولاً. بالإضافة إلى أن بنية النظام الإعلامي نفسه ينبغي أن تكون ديمقراطية، من خلال تحريره من سيطرة المعلنين ونفوذ السياسيين. حيث يتعدى تماما عن الملكية الخاصة. وعلى هذا الأساس تقوم فلسفة الديمقراطية الإعلامية على عقيدتين: أولا/ الاعتقاد بأن الإعلام يجب أن يكون حرا بشكل مطلق؛ ثانيا/ استخدام وسائل الإعلام استخداما عقلانيا لتعزيز قيم الديمقراطية. ولتطبيق هاتين العقيدتين كان لزاما على الفكر الديمقراطي الإعلامي أن يعيد تعريف مفهوم الملكية، ومفهوم الأخبار، على نحو يسمح بإعطاء تفسيرات منطقية للبيئة التي يعيش فيها الناس، وللأحداث التي هم جزء فاعل فيها. ستسمح الديمقراطية الإعلامية بعد إعادة التعريف هذه بمساحة أكبر للتنوع الذي يخدم مفهوم الجمهور الحقيقي وهذا يعني أن الديمقراطية الإعلامية هي دعوة إلى الرجوع إلى المبادئ الأساسية الأولى للإعلام، الحرية والموضوعية وعدم التحيز.

6-6/ نقد مفهوم الديمقراطية الإعلامية

ينقد توماس ماير مفهوم التحول إلى ديمقراطية وسائل الإعلام، ويستخدم بدلا من ذلك مصطلح "الإدارة الوسيطة". ويمكن أن ندرك من خلال هذا النقد أن ماير تصور مفهوم الديمقراطية الإعلامية على أنه نوع من (احتلال وسائل الإعلام لمجال السياسة)، أي أن وسائل الإعلام أصبحت تفرض منطقها على السياسة. وبالتالي، فإن السياسة التي تعمل وفقا لأولويات وسائل الإعلام هي سياسة زائفة يمكن أن تلحق ضررا عميقا بالمصالح العليا للمجتمع. وعلى مستوى آخر، يؤدي العمل السياسي الخاضع إلى منطق وسائل الإعلام إلى مفارقة وربما إلى اختلال واضح بين الأزمنة المختلفة لكلا من الإعلام والسياسة: حيث تختص العمليات السياسية بالتعقيد وتتطلب الكثير من الوقت، في حين تتميز العملية الإعلامية باللحظية، أي أن عمر المضمون الإعلامي قصير، ومحدد بتاريخ انتهاء عرض الأخبار، حيث تتطلب هذه العملية أحداثا متتالية ومتغيرة، وبالتالي قرارات فورية. وبما أن هذا حال الإعلام دائما، فإن السياسة لا يمكنها بأي صورة من الصور مجازة هذه الآنية والفورية. هذا على مستوى العملية ككل، أما على مستوى المقاصد فإن الوظيفة الوسيطية التي يختص بها الإعلام فقد تؤدي إلى إضعاف دور (المواطن) في مناقشة قضاياها الأساسية، لأن أساسية القضية تظهر فقط في منطقة

التوتر بين السياسة والعلاقات العامة ووسائل الإعلام. فالمواطن لا يراقب إلا الجدل السياسي في وسائل الإعلام دون أن يشارك فيه بنفسه⁴. وعلى هذه الخلفية فإن الديمقراطية معرضة بشكل كبير إلى خطر أن تصبح ديمقراطية نخوية متعالية فوق ذوق الجماهير ومصالحهم. ومع هذا النقد المنطقي يبقى مصطلح ديمقراطية الإعلام أمراً واقعاً يجب التعامل معه دائماً في إطار العلاقة بين الإعلام والسياسة والمجال العام.

مناقشة النتائج

انتهت الدراسة إلى نتيجة وحيدة أساسية تمثلت في أن النظرية الفلسفية الإعلامية في الأنظمة الرأسمالية في العالم ستقسم إلى قطبين كبيرين، وأن هذا الانقسام كان فعلاً نتيجة العلاقة المضطربة من الأساس بين السياسيين والإعلاميين، والتي لا يمكن تفسيرها ولا فهمها وفقاً لنظرية الاعتماد المتبادل لروكيثش، وإنما ينبغي فهمها في السياق العام الكلي للثقافة الاجتماعية، وفي حقيقة الأمر فإن الاعتماد المتبادل لا يمكن أن يكون بين الإعلام والسياسة وإنما يكون فقط بين وسائل الإعلام والديمقراطية، حيث تتيح هذه الأخيرة جو العمل المناسب لاستمرار عمل إعلامي حقيقي، ويسمح الإعلام بدوره ببقاء النظام الديمقراطي ذاته ويحميه من التقويض. فمفهوم ديمقراطية الإعلام يستلزم ضرورة استخدام وسائل الإعلام لتعزيز الديمقراطية، ومن ثم يتغير كل شيء نحو الأفضل. ولا ينبغي أن ننسى بأن هذا المفهوم جاء نتيجة الحركة الاجتماعية التي نشأت كرد فعل على الهيمنة المتزايدة للشركات على وسائل الإعلام، وما نتج عنه من تقلص مهول لسوق الأفكار وللمضمون الهادف. وعلى العموم يمكن وصف هذين القطبين فيما يلي: قطب سيحافظ على ليبرالية العمل الصحفي بالمعنى العام بحيث سيخضع التمويل إلى المعلنين (الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا) وبالتالي سيتجه هذا القطب بشكل سريع نحو الميديوقراطية بالمعنى الذي أشار إليه آلان دونو، أما القطب الثاني فسيتمجه بشكل أساسي نحو نظرية المسؤولية الاجتماعية بمعناها الحقيقي على أن يكون تمويل وسائل الإعلام مرتبطاً بالدولة من خلال مساهمات المواطنين وتحت رقابة البرلمان، وسينتشر هذا النموذج بشكل مركزي في كل من كندا وألمانيا وفنلندا والسويد، وتعني هذه النتيجة الأساسية أن مفهوم الديمقراطية الإعلامية ليست نوع من الميديوقراطية، بل يختلف عنها تماماً. فالديمقراطية الإعلامية هي حالة مثالية يمكن أن تتحقق لوسائل الإعلام بعد وصول الأنظمة الإعلامية الغربية إلى وضعية مقلقة أصبحت معها ممارسة العمل الصحفي متعذرة، لم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى انتفاء أخلاقيات الممارسة الإعلامية داخل كبريات المؤسسات الإعلامية في الغرب كله. وعلى هذا الأساس، وكما قلنا في بداية الدراسة بأننا سنبدأ بسؤال وسننتهي بسؤال، نطرح السؤال الجوهرى على الباحثين في هذا الموضوع في الوطن العربي أين سيكون الإعلام العربي عندما تتضح الحدود وتتباين بين هذين النموذجين الذين سيسودان العالم في المستقبل المنظور.

خاتمة

يبدو أن مجتمعاً بدون وسائل إعلام سيكون أكثر ضبابية وهشاشة، لذا فمن الواضح أنه لو أردنا قياس قوة مجتمع ما، فإنه يتعين علينا أن نحاول تقييم مستوى إعلامه. إن أعظم متاعب الإعلام تأتي من شيء يدعو للاحترام والتقدير ألا وهو تلهفه اللافت لتحسين أحوال الأفراد والمؤسسات في مجتمع شفاف وجاد. إن هذه المتاعب إنما هي في الواقع تدوين لتاريخ أعظم الثورات الإنسانية التي قامت من أجل الحرية والتحرر. إنها تعكس الرغبة العميقة لدى العديد من البشر الذين أفنوا أنفسهم من أجل تحرير أفكارهم ومعتقداتهم من سلطة الكنيسة واستبداد السياسة، وربما لم يتمكن التاريخ من كتابة الكثير من أسمائهم لكن تضحياتهم من أجل بناء مجتمعات حرة لازالت أمام أعيننا إلى يومنا هذا. يعتمد البناء الاجتماعي في الأنظمة الديمقراطية على النقد العميق والمستمر لمختلف مؤسسات المجتمع، فعملية البناء ذاتها تقتضي جهوداً كبيرة على مستوى النقض (الهدم) الذي يسعى إلى كشف مواطن الخلل، والنقد الذي يسعى إلى اكتشاف جماليات البناء، وهذا من أجل إعادة البناء على أسس قوية وصحيحة، والإعلام هو أحد معاول النقض ووسائل النقد. إن هدف وسائل الإعلام هنا هو إزاحة الضبابية التي يمكن أن تقف أمام قيام مجتمع حر ومنفتح، قادر على إدراك ذاته، وواعي

باستخدام مقدراته استخداما عقلانيا. لقد كان في وسع وسائل الإعلام أن تمكن المجتمع الحر من تفادي الرؤية الخاطئة في مجملها، وأن تجنبه الوقوع في تكرار الأخطاء التاريخية، إن المرافقة الإعلامية للمجتمع (إن صح هذا الاصطلاح) تجعل الأهداف العامة ممكنة التحقيق من خلال المناقشة العقلانية لمشكلات المجتمع.

إن حماية المجتمع هي في نهاية المطاف حماية لمصالح الأفراد ومؤسساته، لذا فالمقصود الحقيقي من حماية المجتمع هو مراقبة وسائل الإعلام للسلطة السياسية، وكشف انحرافات القائمين عليها. تقتضي هذه المهمة من وسائل الإعلام نضال دائم وخطير من أجل بناء عالم أفضل وأكثر تحررا، وفي حقيقة الأمر فإن هذه المهمة لا تعكس عمق التجربة الديمقراطية فحسب بل تحدد مدى نضوج المجتمع وإعلامه، لأن المجتمع وإعلامه معا يصنعان الديمقراطية، ولا وجود لديمقراطية تصنع مجتمعها وإعلامها، وهذا هو المعنى الحقيقي لمفهوم الديمقراطية الإعلامية.

هوامش الدراسة

¹ الديمقراطية ليست نظام حكم بقدر ما هي ثقافة إنسانية تسمح بالتعايش المدني بين المختلفين في العقائد والألوان. لذا فمن الممكن أن توجد الديمقراطية في قلب الأنظمة الديكتاتورية، وهنا لا ينبغي التساؤل عما إذا كان المجتمع ديمقراطيا أم لا بل البحث عن تحديد مدى رسوخ مبادئ الديمقراطية في ثقافة الناس. لذا فإن الديمقراطية لا تقاس على مقياس الأنظمة السياسية أو بموجب العلاقات بين القوى الاقتصادية والسلطات العامة، لكن وفق درجة سيطرة الأفراد العاديين على مصيرهم. هكذا يجب تصور تعريف النظرية الديمقراطية الأصيلة. أنظر: فلوربايه، ص 43 و 46

² يشكك أولريش ويكرت في وظيفة وسائل الإعلام باعتبارها السلطة الرابعة، وإن كانت مقولة مجازية، والتي يعتبرها الإعلاميون أمرا مفروغا منه. فلطالما كان هذا الادعاء خاطئا حسبه، حيث لا توجد أي شرعية ديمقراطية للصحافة لا من ذلك، تعد وسائل الإعلام إلى حد كبير جزءا من الاقتصاد. أي أن وسائل الإعلام تتشكل من خلال المصالح الاقتصادية. وعلى الناشرين أن يأخذوا في الاعتبار مشكلة كيف أبيع جريدتي؟ وما مقدار الربح الذي أحققه؟ وهذا ما يجعل الصحافة ترتقي في أحضان المعلنين، ويبدو أن هذا وحده كافٍ لإبطال مقولة السلطة الرابعة. لأن الإعلام في الحقيقة يفتقد للاستقلالية التي تمنحه السلطة من أي نوع كانت، لأنه مرتبط بمصالح المعلنين.

³ نريد أن نؤكد للقارئ أن استخدامنا لمصطلح الميديوقراطية، إجرائيا، يختلف تماما عما هو متداول في الدراسات السياسية والإعلامية، ومختلف كذلك عن تعريف آلان دونوفي كتابه نظام التفاهة. أنظر المبحث الخاص بتعريف الميديوقراطية.

⁴ وهذه حالة تشبه النظام الإعلاني السلطوي، إذ تولد النظم السلطوية حالة من السلبية على مستوى المشاركة السياسية وذلك عبر آليتين متوازيتين: الأولى: إفقاد المواطنين الثقة في عملية المشاركة المباشرة من خلال نتائج الانتخابات التي تحافظ على الوضع القائم، والثانية: من خلال السيطرة على السلطة التشريعية مما يفقدها قيمتها لدى المواطنين في ذات الوقت تمنحه مساحة للتعبير والرأي بل والحركة أحيانا من خلال مساحة الحرية الممنوحة للإعلام وهامش من الاستقلال بالقضاء، لتصبح منفذ للتنفيس وبديلا عن المشاركة المباشرة. وبعض هؤلاء المحللين يصورون التطور الديمقراطي على أنه رسم بياني تصاعدي يبدأ من النظم السلطوية وينتهي بالنظم الديمقراطية، ويضعون النظام السلطوي الانتخابي في نقطة خارج هذا الخط من أسفل، مؤكدا على ضرورة العمل على تحريك هذه النقطة لتدخل في إطار الخط البياني حتى يكون النظامها للتطور نحو الديمقراطية. انظر: ورقة بحثية بعنوان: الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات، المعهد البولندي للشؤون الدولية، ص 3-4.

Online: <http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/egypt%20revolution%20paper-%20arabic%20final.pdf> (12/01/2022)

ثبت المراجع

أولا/ المراجع العربية

- 1/ أرندت، حنة، (2008) في الثورة، ت. عطا عبد الوهاب، ط 1، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 2/ البقالي محمد، (2019) سؤال المهنية والأيديولوجيا في الصحافة: الحالة المغربية أنموذجا، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة.
- 3/ بودريار، جان، (2008)، المصطنع والاصطناع، ت. جوزيف عبد الله، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 4/ بينيت، طوني، وآخرون، (2010)، مفاتيح اصطلاحية جديدة معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ت. سعيد الغاني، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 5/ تورين، آلان، (2000)، ما الديمقراطية؟ دراسة فلسفية، ت. عبود كاسوحة، منشورات وزارة الثقافة، دمشق.
- 6/ توغارينوف، ف. ب.، (1987)، الطبيعة والحضارة والإنسان، ت. رضوان القمضاني، دار الفارابي، بيروت.

- 7/ تيلي، تشارلز، (2010)، الديمقراطية، محمد فاضل طباح، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 8/ جميل، صليبا، (1982)، المعجم الفلسفي، ج 2، دار الكتاب اللبناني، بيروت.
- 9/ الدجاني، أحمد صدي، (2002)، تطور مفاهيم الديمقراطية في الفكر العربي الحديث، ضمن الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 10/ دونو، ألان، (2020)، نظام التفاهة، ت: مشاعل عبد العزيز الهاجري، دار سؤال للنشر، بيروت.
- 11/ ديفلر، ملفين، وساندرا بول، روكيتش، (1993)، نظريات وسائل الإعلام، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار الدولية للنشر والتوزيع، مصر الجديدة.
- 12/ العدوي، عبد الفتاح حسنين، (1964)، الديمقراطية وفكرة الدولة، سلسلة الألف كتاب، مؤسسة سجل العرب، القاهرة.
- 13/ غروبة، دليلة، (2014)، جفاف الديمقراطية في الجزائر، ودورها في تكريس الديمقراطية، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الجزائر.
- 14/ الزاوي، الحسين، (2009) حرية التعبير وضوابط اللسان في الفكر الغربي المعاصر، ضمن الندوة الفلسفية السابعة عشرة، جامعة القاهرة عن: فلسفة الحرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.
- 15/ سعد، حسين، (2017)، براديجمات البحوث الإعلامية، الاستيمولوجيا، الإشكالات، الأطروحات، دار المهمل اللبناني، بيروت.
- 16/ الشريف، عبد العزيز خالد، (2014)، أخلاقيات الإعلام، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع، عمان.
- 17/ فلورباييه، مارك، (2007)، الرأسمالية أم الديمقراطية، خيار القرن الواحد والعشرين، ت: عاطف المولى، منشورات الاختلاف، الجزائر.
- 18/ فوكوياما، فرانسيس، (2007)، بناء الدولة، النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، ت: مجاب الإمام، دار العبيكان للنشر، الرياض.
- 19/ الكحلاني، حسن، (2004) الفردانية في الفكر الفلسفي المعاصر، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- 20/ لوتشانو، فلوريدي، (2014) المعلومات، ت: محمد سعد طنطاوي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة.
- 21/ ماكيفر، روبرت، (1984) تكوين الدولة، ت: حسن صعب، دار العلم للملايين، بيروت، ط 2.
- 22/ مور، بارينجتون، (2008) الأصول الاجتماعية للدكتاتورية والديمقراطية، ت: أحمد محمود، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 23/ هاتلنج، جون ل، (1981) أخلاقيات الصحافة، ت: كمال عبد الرؤوف، الدار العربية للنشر والتوزيع، القاهرة.
- 24/ هارت، مايكل، وأنطونيو، نيغري، (2015) الجمهور، الحرب والديمقراطية في عصر الإمبراطورية، ت: حيدر حاج اسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت.
- 25/ هلال علي الدين، (2002) الديمقراطية في الفكر السياسي الحديث، ضمن الندوة الفكرية: أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، ط 3، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

ثانيا/ المراجع الأجنبية

- 01/ Jennings Bryant, Susan Thompson, (2002) Fundamentals of Media Effects (New York: McGraw Hill.
- 02/ Habermas Jurgen, (1989) Structural Transformation of The Public Sphere (Cambridge , MA: Mit Press .
- 03/ Hyden Goran, and Charles Okigbo, (2002) The media and the Two waves of Democracy, in media and democracy in Africa, G. Hyden ,M. Leslie and F.F Ogudimu , (e.ds) (New Brunswick , N, J: Transaction Publishers.
- 04/ Gunaratne Shelton, (2006) Democracy, Journalism and Systems Perspectives From East and West , inx , Hao and S.K , Data Ray (eds) , issues and challenges in Asian Journalism , (Singapora: Marshall Cauendish.

ثالثا/ الندوات والملتقيات

01/ حسين عبد الغني، كيف يمكن إعادة هيكلة الإعلام المملوك للدولة؟ تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية، مؤتمر بالتعاون بين مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية UNDEF ومركز العلاقات الدولية والحوار الخارجي FRIDE بأسبانيا، (القاهرة: 26-27 جويلية 2011).

02/جائي الميرغني، دور الإعلام في التحول الديمقراطي المجتمع المدني داعم للائتلاف الوطني لحرية الإعلام نموذج ١، ورقة عمل مقدمة لبرنامج "بناء القدرات والنهوض بالمعرفة" لشباب الصحفيين الليبيين: القاهرة من 21/15 جويلية 2011.

رابعا/ المواقع الإلكترونية

01/ تشن جي، تقسيم الديمقراطية إلى معسكرات، موقع الجزيرة نت، 2021/12/10:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2021/12/8/%D9%8>

02/ منصف المرزوقي، الديمقراطية العربية التي تجاهلتها قمة الديمقراطية، موقع الجزيرة نت:

<https://www.aljazeera.net/opinions/2021/11/23/%d8%>

03/ المعهد البولندي للشؤون الدولية، ورقة بحثية بعنوان: الثورة المصرية والتجربة البولندية في التحول الديمقراطي، منتدى البدائل العربي للدراسات.

<http://www.id3m.com/D3M/AllAboutNews/Documents/egypt%20revolution%20paper-%20arabic%20final.pdf>

04/ قوي بوحنية، عصام بن الشيخ، الرسالة الإعلامية العربية "التغييرية": المضامين والرؤى، المؤتمر الدولي الـ 17 جامعة فيلادلفيا،

ثقافة التغيير: الأبعاد الفكرية والعوامل والتمثيلات (المملكة الأردنية: 6-8 نوفمبر 2012)

<https://studies.aljazeera.net/ar/issues/2013/03/201331411434095725.html>

كيفية الاستشهاد بهذا المقال حسب أسلوب APA:

محمد طوالبية (2021). الديمقراطية الإعلامية دراسة تحليلية في ظل إشكالية العلاقة بين الإعلام والسياسة. مجلة إسهامات للبحوث والدراسات، المجلد 07 (العدد 01)، الجزائر: جامعة غرداية، ص.ص 41-58.

مجلة إسهامات للبحوث والدراسات

JIRS®



يتم الاحتفاظ بحقوق التأليف والنشر لجميع الأوراق المنشورة في هذه المجلد من قبل المؤلفين المعنيين وفقا لـ **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.

مجلة إسهامات للبحوث والدراسات مرخصة بموجب **رخصة المشاع الإبداعي نسب المصنف - غير تجاري - منع الاشتقاق 4.0 دولي (CC BY-NC 4.0)**.



The copyrights of all papers published in this journal are retained by the respective authors as per the **Creative Commons Attribution License**.

Ishamat Review of Research and Studies is licensed under a **Creative Commons Attribution-Non Commercial license (CC BY-NC 4.0)**.